جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٦١)

الامكانيات والآفاق المستقبلية
للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى
فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع

يناير ١٩٩١

محتويـــات البحـــــث

صفحـــة

تقديـــــم:

الجـــزء الاول : الموارد الانتاجية، فى دول مجلس التعاون العربى ٥

د ٠ مجدى محمد خليفه

الجـــزء الثانى : التكامـــل الاقتصـــادى وهياكـــل الانتـــاج ٦٦

د ٠ محمد عبد الشفيع عيســـى

الجـــزء الثالث : التكامـــل الاقتصـــادى و هياكـــل الطلب ١٣٨

د ٠ فاديه محمد عبد السلام

تقديـــــم

يمثل التكامل الاقتصادى الاقليمى أحد المداخل الرئيسية للتنمية فى البلدان المتخلفه والساعية الى النمو . وقد تحققت تجارب واعدة بالفعل فى أمريكـــا اللاتينية وافريقيا . وتتزايد ضرورة التكامل على الصعيد الدولى اذا أخذنـــا بعين الاعتبار الميل المتعاظم الى التكتل الاقتصادى على مستوى العالم الصناعـى وهو ما يتمثل بصفه خاصة فى (الجماعة الاقتصادية الاوربية) وما ينتظـــر أن تحققه من تطور تكاملى جذرى فى غضون العامين القادمين . ويضاف الـــى ذلك الأثر العميق لثورة العلمية التكنولوجية على النظام الاقتصادى العالمـــى ، وخاصة من حيث احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيات الرفيعه الجديد ، ومـــا أدى اليه ذلك من صعوبات جمه تواجه بل وتحاصر البلاد الساعية الى النمو ، بحيـــث أصبحت فرصها فى النمو أقل من ذى قبل ، وأصبحت تكلفة النمو (تكلفـــة الفرصة البديلة) أعلى بكثير مما سبق .

وفى هذا الاطار تبدو عملية التكامل على مستوى الوطن العربى ، ضـــرورة تنمية ، بل وضرورة حياة .. ذلك أن البلدان العربية ـ كل بمفردها ـ تفتقـــد المقومات الكافية واللازمة لتحقيق التنمية ولصيانة أمنها القومى الشامل وتلبيـــة الاحتياجات الاجتماعية الضرورية لشعوبها .

هذا من جهة . ومن جهة ثانية فان تجارب النمو القطرية فى العقـــود القليلة الماضية قد أسفرت عن نقاط اختناق واضحة ، بحيث لم تستطع أى منهـــا أن تقيم هياكل انتاج متناسقة وأن تنشىء طاقات انتاجية قادرة على الامداد بال

والخدمات اللازمة لرفع مستوى المعيشة ـ ودعم ذلك اقامة اقتصاد قوى قادر على انتهاج طريق التطور المتواصل بالاستفادة من أحدث منجزات التقدم العلمى والتكنولوجى وفى اطار مراعاة الاطار الحضارى والقيمى للأمة .

ومن جهة ثالثة فان تجربة التكامل من خلال جامعة الدول العربية فيما سمى (العمل العربى الاقتصادى المشترك) لم تسفر عن نتائج عملية مثمرة ، وذلك رغم قوة وتجانس الاطار التشريعى لهذا العمل : ابتداء من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى (عام ١٩٥٠) ، واتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت (١٩٥٣) مرورا باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧) وقرار السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) وانشاء المنظمات الاقتصادية العربية المتخصصة (مالية وصناعية وزراعية ... الخ) واقامة العديد من المشروعات العربية المشتركة ، ثم قرار استراتيجية العمل العربى الاقتصادى المشترك (١٩٨٠) ، وانتهاء باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية (١٩٨١) ... الخ .

وفى محاولة لتجاوز الآثار السلبية الناجمة عن جمود العمل العربى المشترك جرت محاولة فى عقد الثمانينات لاقامة تجمعات اقليمية عربية ذات طابع اقتصادى بارز ، وكان أولها مجلس التعاون الخليجى فى أوائل العقد ، وتلاه اتحاد المغرب العربى ومجلس التعاون العربى فى آخر العقد (١٩٨٩) ..

ولا شك أن الظروف العربية العامة تلقى بظلالها على هذه التجمعات ، أداء ومآلا ، ورغم كل شئ يظل من الممكن القول ان الفكرة الكامنة وراء هذه

التجمعات هى محاولة تجاوز الجمود فى العمل العربى الاقتصادى فى العقود الأربعة التالية لاقامة جامعة الدول العربية (١٩٤٥) .

وقد حاولنا فى هذا البحث أن " نوثق " — بالعرض والتحليل " الأمل " التكاملى الذى أطلقه تكوين مجلس التعاون العربى فى فبراير ١٩٨٩ — بالتركيز على امكانيات هذا الأمل وآفاقه .. سعيا الى القاء بعض أضواء أمام الباحثين والخبراء وصانعى القرارات العربى لعلها تسهم فى انارة الطريق نحو اختيار أقوم السبل للتكامل الاقتصادى العربى ، بوصفه ضرورة تنمية بل وضرورة حياه .. كما أشرنا .

وتتركز " الاضافة " الرئيسية المتوقعه من هذا البحث فى النظر الى الامكانيات والآفاق المستقبلية للتكامل من زاوية هياكل الانتاج والتوزيع ، مع الاعتماد بصفة أساسية على بيانات الحسابات القومية للبلدان العربية .

ومن أجل تحقيق الهدف من البحث تم تقسيمه الى ثلاثة أجزاء رئيسية ؛ تناولنا فى الجزء الاول قاعدة الموارد الانتاجية لبلدان مجلس التعاون العربى ، باعتبارها نقطة الانطلاق للعملية التكاملية ، اذ تحدد نطاق التكامل والمدى الذى يمكن أن يتطور اليه .. وأعد هذا الجزء د . مجدى محمد خليفه ، وفى الجزء الثانى تناولنا هياكل الانتاج مع تركيز خاص على هياكل الانتاج الصناعى ، وبصفه أخص : صناعة السلع الرأسمالية — حيث تم تقديم دراسة حالة لها باعتبارها القطاع الرائد " المفترض " فى اطار التنمية الصناعية ككل . وقام باعداد هذا الجزء د . محمد عبد الشفيع عيسى .

أما الجزء الثالث فقد تناول هياكل الطلب أو استخدام الناتج ، في الدول المعنية ، اذ لا تكتمل صورة التكامل بدون دراسة هيكل الاستهلاك والاستثمار والصادرات ، مع عناية خاصة بقاعدة البيانات ذات الصلة واجراء الحسابات اللازمة (حساب المرونات ... الخ) . وأعدت هذا الجزء د . فاديه محمد عبد السلام .

وقد حاولنا في سياق الأجزاء الثلاثة ابراز امكانيات التكامل وآفاقه ، في حدود الغرض من البحث ، ومع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود دراسات سابقة في هذا المجال وخاصة بالنظر لحداثة مجلس التعاون العربي أصلا .

ونأمل أن يكون هذا البحث قد أسهم في القاء بعض الاضواء على أحد الآمال التكاملية الرئيسية التي تعلقت بها أنظار الوطن العربي في مرحلة هامة من تاريخه الاقتصادي .

والله الموفق ،

الباحث الرئيسي

د . محمد عبد الشفيع عيسى